

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص



مقياس: مجتمع دولي

السداسي الاول

السنة الجامعية: 2025-2026

اعداد الأستاذ: مرزوقي عبد الحليم

مقدمة عامة:

التفاعل المنتظم بين اشخاص المجتمع الدولي ودخولهم في علاقات متبادلة تحكمها المصالح جعلت من وجود قانون لتنظيم هذه العلاقات ضرورة ملحة وهذا هو الدور المنوط بالقانون الدولي، هذا الاخير وجد لتنظيم العلاقات بين اشخاص المجتمع الدولي وفي مقدمتها العلاقات التي تكون الدولة احد اطرافها، على اعتبار الدولة اول واهم شخص في المجتمع الدولي.

ولأجل فهم القانون الدولي بشكل صحيح لا بد من الرجوع الى السلوكيات والظواهر وتفاعلها بين اشخاص المجتمع الدولي، هذه الاخيرة تتسم بالتغير والتطور المستمر مما جعل من تطور القانون الدولي ضرورة حتمية ليتوافق مع تطور العلاقات ذات البعد الدولي بين اشخاص المجتمع الدولي، ولعل الغاء قواعد قديمة او تطويرها مثل قاعدة شرعية استعمال القوة في العلاقات الدولية، والتي تم تقييدها بحيث اصبح استعمالها محرما كقاعدة عامة وفقا لميثاق الامم المتحدة، والاستثناء عليها وفقا للميثاق دائما هو جوازها في حالتين اولاهما حالة الدفاع الشرعي، والثانية تحت البند السابع لميثاق الامم المتحدة.

واستناد الى ما سبق فان دراسة المجتمع الدولي في اليسانس وفي مرحلة الجذع المشترك لدراسة القانون يعتبر مهما على اعتبار انه اهم مدخل لفهم القانون الدولي في مرحلة التخصص، خاصة ان أشخاص المجتمع الدولي في حالة توسع مستمر والعلاقات الدولية اضحت على درجة كبيرة من التعقيد، خاصة بعد ان اصبح المجتمع الدولي لا يتشكل فقط من الدول، بل امتد ليشمل المنظمات الدولية، ثم الشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر، والدول تحت الحماية، والحكومات الثورية، وصولا الى عنصر الانسانية- الفرد - كشخص من اشخاص المجتمع الدولي، ويتكامل المقياس في مرحلة التخصص مع مقاييس ترتبط به كالمنظمات الدولية، وقانون العلاقات الدولية، والقانون الدولي الانساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الدولي للبحار...

ولتبسيط دراسة المقياس راينا تقسيمها الى قسمين نركز في الاول على التطور التاريخي للمجتمع الدولي من خلال العصور الثلاثة المعروفة وهي القديم ثم الوسيط فالحديث، لنعرج في القسم الثاني على دراسة اشخاص المجتمع الدولي ونركز فيها على الدولة كشخص قانوني اساسي وفاعل في العلاقات الدولية ثم المنظمات الدولية، فالشركات متعددة الجنسيات التي اصبحت لها دورا مهما في بلورة وتوجيه العلاقات الدولية، واخيرا الفرد في القانون الدولي، مع تسجيل ملاحظة عدم ادراج حركات التحرر و الحكومات التحررية في الدراسة نظرا لارتباطها بمرحلة انتشار الاستعمار والتي اصبحت من الماضي. وقبل كل ما سبق نمهد للدراسة بمدخل مفاهيمي بتعريف المجتمع الدولي وبيان خصائصه.

الدرس رقم 01

تعريف المجتمع الدولي وخصائصه

قبل الخوض في محاور مقياس قانون المجتمع الدولي، وتسهيلا لفهمه لابد من الالتفاتة اولا الى تعريفه، ومن خلال التعريف يمكن استنباط بعض سماته وخصائصه.

الفرع الاول

تعريف المجتمع الدولي

هو مجموع الدول السيدة التي تستطيع ان تقيم علاقات فيما بينها، ومجبرة على التعايش في الزمان والمكان مع بعضها البعض⁽¹⁾.

هذا التعريف قاصر نظرا لكونه قصر اشخاص المجتمع الدولي على شخص الدولة، في حين ان المجتمع الدولي في تطور وكذلك اشخاصه ، حيث اضحى يتكون من عدة اشخاص نتحدث عنها في القسم الثاني من هذه المحاضرات.

(1) عمر سعد الله و احمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، opu، الجزائر، 2009، ص 15.

وهو ايضا: "مجموعة من الوحدات السياسية التي تمثل كل واحدة منها انتماء سياسيا معيناً لمجموعة من أفراد المجتمع البشري، و تتمتع كل واحدة منهت بنظام قانوني خاص بها." (2)

ما يلاحظ أن هذا المفهوم قاصر لارتباطه بظهور الدولة العصرية و لقصره أشخاص المجتمع الدولي على شخص (كيان قانوني) واحد هو الدولة. و تفادي هذا القصور عرف البعض الآخر المجتمع الدولي على أنه: "مجموع الكيانات و الأشخاص التي تتمتع بالتميز والاستقلال في دائرة القانون الدولي العام" (3) بمعنى أن المجتمع الدولي يقتضي وجود مجموعة من قواعد السلوك العام التي تكون الكيانات المكونة له ملزمة باحترامها على نحو يحقق نوع من التعايش السلمي. و مصطلح المجتمع الدولي بخلاف مصطلح "الجماعة الدولية" فالأول يقوم على أساس المصالح المتبادلة بين أشخاصه، في حين أن المصطلح الثاني يقوم على أساس الشعور، أي التضامن الدولي (قراية، جوار، صداقة ...) (4).

الفرع الثاني

سمات وخصائص المجتمع الدولي

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد بعض السمات أو الخصائص التي تميز مفهوم المجتمع الدولي و خصائصه (1):

أولاً: خاصية تكوينية: يتكون من كيانات متميزة كل منها عن الأخرى، هوية كل كيان محددة بدقة.

(2) محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي: المصادر – الاشخاص، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص 9، 13.

نقلا عن: عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي: التطور والاشخاص، دار العلوم، عنابة، 2007، ص 6.

(3) عمر سعد الله و احمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، o p u، الجزائر، 2000، ص 11.

(4) عبد الرحمان لحرش، المرجع السابق، ص 6

(1) عمر سعد الله و احمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2000، ص

ثانياً: الميزة العالمية: يقصد بها أن أطراف هذا المجتمع هي كيانات تعبر عن ذاتها، و لها تميز قانوني عن بقية الجماعات بصفة السيادة و موجودة في مختلف القارات.

ثالثاً: التمتع بالحقوق: تتمتع جميع الكيانات بحقوق و التزامات يحددها و يؤيده القانون الدولي العام، هذه الحقوق هي أحد العوامل التي تحقق عمليا الاستقرار الدولي، لأن كل كيان ينشط في إطار الحقوق و الالتزامات التي يقررها القانون الدولي العام.

رابعاً: مجتمع فوضوي: مقارنة بالمجتمعات الوطنية هو مجتمع غير مترابط بمعنى ليس هناك تسامح و مودة و تعاون بين أعضائه إلا في إطار المصلحة بل تعصب و صراع مستمر.

ومن خلال كل ما سبق نخلص إلى ان المجتمع الدولي هو مجموعة الكيانات السياسية "دول و منظمات...الخ متواجدة على الصعيد العالمي و التي تربطها علاقات منظمة و متنوعة تستند على مبادئ و قواعد القانون الدولي، وهو بذلك له شأن المجتمع الداخلي الخاضع في تنظيمه الى قواعد القانون الداخلي بمختلف فروعها، و ما دامت العلاقات بين اشخاص المجتمع الدولي في تطور فلا بد ان ينعكس ذلك على قواعد القانون الدولي، و الذي يجب ان تكون أحكامه متماشية مع هذا التطور.

ومن الطبيعي ان يتشكل المجتمع الدولي من اشخاص، واهمها الدولة التي لها وحدها الحق الكامل في التمتع بالحقوق و تحمل الالتزامات، و الدول بهذه الصفة تعتبر الأشخاص القانونية الأساسية الاولى للمجتمع الدولي، لتلحق بها مع التطور المنظمات الدولية، فالشركات المتعددة الجنسيات. ولا يجب ان يهمل من كلمة "دولي" أن المجتمع الدولي قاصر فقط على الدول، و لكن هناك إلى جانب الدول أشخاص أخرى مثل المنظمات الدولية التي هي في تزايد واسع مع تزايد دورها و تأثيرها في العلاقات الدولية، إلى جانب حركات التحرر الوطني و الشركات المتعددة الجنسيات، وصولاً الى الفرد كشخص من اشخاص المجتمع الدولي، والمسألة في تطور.

❖ قائمة المراجع:

- 1 -ميثاق الامم المتحدة.
- 2 -تونسي بن عامر ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 3 -جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكالات، دار الهدى، مصر، ط1، 2005.
- 4 -جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمان القصيبي، دار تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1984.
- 5 -حسين عمر، دليل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
- 6 -رياض صالح ابو العطا، المنظمات الدولية، اثناء للنشر، عمان ، الاردن، ط 1، 2010.
- 7 -عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي: التطور والاشخاص ، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2007.
- 8 -عبد الكريم عوض خليفة، قانون المنظمات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2009.
- 9 -عثمان بقنيش، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 10 - علي خليل اسماعيل الحديثي، القانون الدولي العام: المبادئ والاصول ، ج 1، دار النهضة العربية، دب ن، 2010.
- 11 - عمر سعد الله، احمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 12 -

، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

13 - مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

- 14

، _____

المجتمع الدولي: الاصول والتطور والاشخاص، القسم الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

- 15

، _____

المجتمع الدولي: الاصول والتطور والاشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

16 - محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية والاقليمية، الدار الجامعية، بيروت، د س ن.

17 - محمود مرشحة، الوجيز في المنظمات الدولية، منشورات جامعة حلب، كلية الحقوق، 2010/2009